



مذكرة مفاهيمية

نحو إطلاق المبادرة العربية لتعزيز أسواق الكربون لمشروعات الطاقة المستدامة

المقدمة:

يعد حياض الكربون تطلعاً مشتركاً لكل من الحكومات والمنظمات العامة والخاصة بهدف تطوير استراتيجيات وسياسات وتدابير لبدء رحلة منخفضة الكربون من خلال وضع أهداف قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل بشأن حيادية الكربون، وتهدف الاستراتيجيات الوطنية لتغير المناخ حتى عام 2050 إلى معالجة تداعيات تغير المناخ بشكل فعال بطريقة تساهم في تحقيق التنمية المستدامة، والنمو الاقتصادي المستدام، والحفاظ على الموارد الطبيعية والنظم البيئية، ومن هنا يأتي دور تعزيز أسواق الكربون لمشروعات الطاقة المستدامة من أجل تحسين البنية التحتية لتمويل الأنشطة المناخية وتعزيز الخدمات المصرفية الخضراء المحلية، كما أنه يعزز آليات التمويل المبتكرة التي تعطي الأولوية لتعزيز مشاركة القطاع الخاص في تمويل المناخ وتوفير الوظائف الخضراء، ولا تزال هناك فجوة في الوصول إلى التمويل في استثمارات الطاقة المستدامة على الرغم من أنها تعتبر واحدة من أكثر الطرق فعالية للحد من انبعاثات غازات الدفيئة.

تعد قابلية المشروعات المصرفية ومشاركة المستثمرين والنظر في عامل المخاطرة من الموضوعات التي يجب تناولها من الرؤية الإستراتيجية للدول لتكون قادرة على تسهيل الوصول إلى التمويل وتقليل الفجوة بين المؤسسات المالية الدولية (IFI's) وأهداف التنمية المستدامة (SDGs).

ما هي أسواق الكربون؟

تعتبر أسواق الكربون هي أنظمة تجارية يتم فيها بيع وشراء أرصدة الكربون، رصيد كربون واحد قابل للتداول يساوي طنًا واحدًا من ثاني أكسيد الكربون، أو كمية مكافئة من غاز دفيئة مختلف تم تقليله أو عزله أو تجنبه، ويوجد على نطاق واسع نوعان من أسواق الكربون: أسواق الامتثال والأسواق الطوعية، ويتم إنشاء أسواق الامتثال نتيجة لأي سياسة وطنية أو إقليمية و / أو دولية أو متطلبات تنظيمية بينما تشير أسواق الكربون الطوعية - الوطنية والدولية - إلى إصدار وشراء وبيع أرصدة الكربون، على أساس طوعي، و يأتي العرض الحالي لأرصدة الكربون الطوعية في الغالب من الكيانات الخاصة التي تطور مشاريع

الكربون، أو الحكومات التي تطور برامج معتمدة بمعايير الكربون التي تولد تخفيضات وعمليات إزالة للانبعاثات.

نشأة أسواق الكربون

بدأت فكرة أسواق الكربون عام 1997، عندما وقّعت 180 دولة بروتوكول كيوتو، مع إمكان الدول الأكثر ثراءً تقليل انبعاثاتها من خلال الدفع مقابل تطوير مشروعات منخفضة الكربون في الدول الفقيرة، وهذا بهدف خفض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري بين عامي 2008 و2012 بنحو 5% دون مستويات عام 1990. واتضح أن هذا الهدف كان طموحًا مبالغًا فيه، في عالم أدمن الوقود الأحفوري، خاصة مع انسحاب الولايات المتحدة من بروتوكول كيوتو عام 2001 وتبعتها دول أخرى لاحقًا.

ورغم فشل الدول حتى الآن في إنشاء سوق عالمية لتجارة الكربون، رغم التأكيد على ذلك في المادة 6 من اتفاقية باريس للمناخ؛ فإن الاتحاد الأوروبي كان أول من يتخذ خطوة على الطريق الصحيح في هذا المجال، من خلال إنشاء نظام لتداول الانبعاثات عام 2005، ليغطي حاليًا أكثر من 40% من إجمالي انبعاثات المنطقة.

وحتى عام 2022، فهناك 23 نظامًا لتجارة الكربون في العديد من الدول تغطي 9% من الانبعاثات العالمية، بحسب وكالة الطاقة الدولية. وبصفة عامة، يوجد أكثر من 60 برنامجًا خاصًا بتجارة الكربون على المستويات المحلية والوطنية، كما أطلقت الصين نظام تداول الانبعاثات الخاصة بها لتغطي جميع مبادرات تسعير الكربون ما يقرب من 20% من إجمالي الانبعاثات العالمية.

وفي قمة المناخ (COP27)، توافقت الدول أخيرًا على المادة 6 من اتفاقية باريس للمناخ، التي من المرجح أن تعزز آليات أسواق الكربون؛ إذ تتيح للبلدان شراء تخفيض الانبعاثات في الخارج واستخدامها لتحقيق أهدافها الخاصة، وهذا تندرج تحته أيضًا الشركات، ومن ثم أسواق الكربون الطوعية.

الفرق بين الأسواق الطوعية والإلزامية

في أسواق الكربون الإلزامية، تكون الشركات ملزمة بشراء أرصدة الكربون عندما تزيد انبعاثاتها على حد معين، من خلال تصاريح تُصدر من الحكومات، كما هو الحال في نظام تداول الانبعاثات الأوروبي. كما يمكن للشركات الأقل إطلاقًا للانبعاثات من الحد المسموح به بيع تصاريحها الإضافية، لكيانات أخرى تصدر انبعاثات كثيرة، وهذا يُجنب الأخيرة عقوبات تفرضها الحكومة، بموجب نظام تداول الانبعاثات. أما أسواق الكربون الطوعية، فإنها كما يوحي اسمها تكون اختيارية، وتسمح للشركات التي تخطط للحياد الكربوني

ولا تدرج تحت أنظمة تداول الانبعاثات الوطنية بأن تحقق أهداف خفض الانبعاثات، سواء من خلال تجنب الانبعاثات ، أو إزالة هذه الانبعاثات من خلال استخدام تقنية احتجاز الكربون وتخزينه. وتتيح أسواق الكربون الطوعية خفض الانبعاثات على طول سلسلة القيمة، في حين تغطي الأسواق الإلزامية الانبعاثات المباشرة فقط ورغم ذلك، فإنه لا تزال الأسواق الطوعية تغطي أقل من 1% من إجمالي الانبعاثات عالمياً، مقارنة بـ 20% للأسواق الإلزامية. وعلى عكس أسواق الكربون الإلزامية، تفتقر الأسواق الطوعية إلى السيولة اللازمة للتجارة الفعالة، كون أرصدة الكربون غير متجانسة إلى حد كبير؛ إذ تكون لكل انتماء سمات مرتبطة بالمشروع الأساسي، مثل نوع المشروع أو المنطقة التي يُنفذ فيها.

الهدف الرئيسي

ستعمل جامعة الدول العربية (LAS) والمركز الإقليمي للطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة (RCREEE) معاً كشركاء استراتيجيين لدفع أهداف حياد الكربون في المنطقة العربية من خلال منظور استراتيجي لتعزيز أسواق الكربون لمشروعات الطاقة المستدامة، وتبادل الخبرات من مختلف المشاريع حول طرق زيادة "قابلية التمويل" لاستثمارات الطاقة المستدامة وكيفية تسجيل مشروعات الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة على حد سواء.

ومرفق مقترح ورشة العمل الإقليمية حول أسواق الكربون للتعريف بالمبادرة واليات التنفيذ الخاصة بها وذلك بالتعاون مع مجلس الكربون العالمي (GCC).